(٦) إذا لم يحاكم إبراهيم الإبراهيم خسرت الدولة الإرادة .. والسيادة .. والمال والرجال .

خسرت الإرادة لأنها لم تحقق مع المجرم ، ولم تسترد ما فقدته ، فتنازلت عن حقها بلا تبرير ..

وخسرت السيادة لأنها عجزت عن تطبيق قانونها على أرضها بلا تفسير ..

وخسرت المال لأن تافها سلب ونهب مئاب الملايين ، حين تقبل هى الملاليم ، تفضلا من دول أخرى ، وهو مالم يحدث فى تاريخنا كله ، ولكنه عصر الهوان ..

وخسرت الرجال حين تواطأ معه مسئولون وعسكريون ، ومدنيون وصحفيون ، واقتصاديون وحكوميون ، وحزبيون ، كما تواطأ معه فى الكويت المسئولون وصحفيون واقتصاديون ، وأسر كبيرة فلعب بكل شىء ، لأن كل شىء انصاع ثم ضاع ..

لغز للحل :

هرب رئيس البنك الإفريقى بعد أن افتضح أمره .. كيف ؟

هكذا بلا تحقيق .. بلا حساب .. بلا عقاب .

كيف تعاقب على التوالى وزراء الاقتصاد دون أن يطيحوا برئيس البنك المنحرف ، ويزيحوا ذيوله وأعوانه وعملاءه والضالعين معه ؟

ورؤساء الوزارة ، على التوالى أيضا ، كيف لم تر ، عيونهم الفساد ، وتشم أنوفهم رائحته الكريهة ؟ كيف يكون أى مصرى رئيسا للحكومة ولا يعرف أعداء البلد وما يصنعون ؟ أو يعرف ويلزم الصمت ، وهذا أدهى ؟

نشر هذا المقال فى جريدة الشعب بتاريخ ٨٦/١٠/١٤ .

والنائب العام ، لماذا لم يمارس سلطات وظيفته ؟

والمدعى الاشتراكى الذى يطلق الناس الطيبون على صاحب هذا المنصب (محامى الشعب) ، أليس الـ ٣٣٥ مليونا من الدولارات مال الشعب ؟ ثلاثمائة وخمسة وثلاثون مليونا !

ما الذى منع هؤلاء جميعا من الحركة ؟

لقد أدانت الحكومة نفسها كما لم يفعل أحد .. فما كانت لتسكت إلا إذا ضمت صفوفها متورطين على كافة المستويات .

إن اليد النظيفة تعنى الرأس المرفوع ، والأمر المسموع ، والردع الحاسم .. أما إذا التقت المصالح الرخيصة ، واتفقت الأغراض الخبيثة ، سقط الكلام لأن كل شىء « غوى » (والنجم إذا هوى) .

المسئولون :

الذين كتبوا البيان النجم .. والذين أعلنوا أنهم اشتركوا فى كتابته . محافظ البنك المركزى الذى كتب مفتشوه سنة ١٩٨٤ تقريرا فضح خفايا رئيس البنك الإفريقى العربى الدولى .. وبدلا من أن يجعل هذا التقرير نقطة تحول لصالح مصر ، دافع عن المجرم .

الوزراء

كيف تعاقب على التوالى وزراء الاقتصاد ، دون أن يطيحوا برئيس البنك المنحرف ، ويزيحوا ذيلوه وأعوانه وعملاءه والضالعين معه ؟ كما أشرت وزير الاقتصاد الوحيد الذى طلب تنحيته ، كتابة ، مشفوعة بالمستندات من

السيد كمال حسن على رئيس الحكومة فى ذلك الوقت ، **هو الذى خرج** .

الأعضاء الممثلون للجانب المصرى فى البنك الإفريقى العربى الدولى :

كيف سكتوا وهم بحكم مواقعهم يعرفون مواطن الفساد وأبعاده ؟ وكيف استمروا فى الصمت والوظيفة حتى بلغت خسائر البنك ٩٧,٩ مليون جنيه بسبب رئيس البنك ، نعم ولكن المفروض فيهم أنهم رقباء عليه بما يمثلون البنك المركزى المصرى . أين دورهم فى تمثيل مصر ؟ لم يسمع لهم أحد ركزا ؟ ماذا صنعوا حتى بعد أن استعلن أمره ، ران عليهم الصمت !

هل تريدون الجواب ؟ هذا هو :

المكافأة السخية من البنك لعضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب ، يقضى القانون المصرى بتحويلها إلى البنك المركزى الذى يصرف للعضو مكافأة رمزية نسبيا . وهنا يلتقط الأرقم إبراهيم الإبراهيم طرف الخيط فيسبغ عليهم ، عضوية مجلس الإدارة فى إحدى شركاته ، أو البنوك الخارجية ، أو الفروع خارج مصر ، وما يتبع هذا من مكافأة غير منقوصة وسفر وبدل سفر .. إلخ وهنا يسقطون فى الشبكة .

كيف تجاهل البنك المركزى هذه الإضافات إلى ممثليه ؟ كيف لم يربطها بصمتهم عما يحدث بالبنك ؟ ولكن هل هو عمل بتقرير الذين تكلموا ؟ أى تقرير مفتشى البنك المركزى سنة ١٩٨٤ ؟

الصورة القاتمة التى كانت لدى البنك المركزى بعد التفتيش الأول والأخير على البنك ، فى المدة من ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ الى ٣ مارس ١٩٨٤ ترسمها الحقائق المروعة ، والأرقام المذهلة ، ويكفى جدول واحد عن القروض والسلفيات للعملاء خارج مصر للإثبات . وقد بلغت هذه القروض والسلفيات ٤٦٩,٤ مليون دولار (أربعمائة وتسعة وستون مليونا وأربعة من عشرة) بيانها كالآتى :ـ

١ ـ حصة البنك فى قروض مسوقه منحت لحكومات ١١٨,٤ مليون دولار
٢ ـ القروض والتسهيلات التى منحت بدون ضمان ١٥٧,٨ مليون دولار .

٣ ـ القروض والتسهيلات التى منحت بضمان أوراق مالية خليجية ١٢٨.٦ مليون دولار .

٤ ـ القروض والتسهيلات التى منحت بضمانات متنوعة ٤٤.١ مليون دولار .

٥ ـ القروض والتسهيلات التى منحت بضمان عقارات ٢٠.٥ مليون دولار .

المجمـــــــوع ٤٦٩.٤ مليون دولار

ويكفى أن نمعن النظر فى الرقمين الآتيين :

- ١٥٧.٨ مليون دولار القروض بدون ضمان .
- ١٢٨.٦ مليون دولار قروض بضمان أوراق مالية خليجية .

وهما يمثلان ٢٨٦.٤ مليون دولار أى مايربو على ضعف رأس مال البنك المتردى فى هذا التاريخ (كان رأس المال ١٤٠ مائة وأربعين مليونا) وبعد هذا كله تستمر الأمور فى البنك المركزى باسترخاء تام .

أين كان البنك المركزى ؟

أين كان ممثلوه فى مجلس الإدارة والذين استمروا حتى الآن والذين شاركهم عبقرى كان فى مجلس الإدارة فى كتابة البيان الخيبان ؟

من هنا بدأت المأساة ، ثم تفاقمت فى استفحال ، ثم استشرت ، ثم جاوزت المدى ، فكانت الطامة الكبرى .

الأستاذ على نجم محافظ البنك المركزى يشرح فى (المصور) الصديق يشرح فى أستاذية مراحل الحسم الذى يتخذه كمحافظ للبنك المركزى على النسق التالى :

(نحن نبدى التوصيات أولا .. ثم نوجه إنذارا .. ثم يتم اتخاذ الإجراءات فى النهاية ؟ وهى منع البنك من تقديم تسهيلات جديدة لحين تصويب وتحسين وضعه المالى) !!

انظروا الشدة البالغة ! ماهذا العزم والحزم والحسم ؟

أين حساب القروض بلا ضمان ؟

أين حساب التسهيلات القديمة ؟

ثم هل حدث بعد تقرير البنك المركزى سنة ١٩٨٤ أن وقفت التسهيلات ؟

وباعتبارى لم أفرغ بعد من اختراع (قراءة) له على وزن فهامة ، أقرأ له ما يتصل بهذا الموقف من مواد القانون ٥٠ لسنة ١٩٨٤ .

مادة ٣٤

يجوز شطب تسجيل البنك فى الأحوال الآتية :

أ ـ إذا ثبت أنه يخالف أحكام هذا القانون ، أو أحكام لائحته التنفيذية ، أو قرارات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى الصادرة تنفيذا للأحكام المشار إليها ، ولم يقم بإزالة المخالفة خلال المدة وبالشروط التى يحددها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى .

ب ـ إذا اتبع سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة ، أو بمصالح المودعين أو المساهمين .

وقد ارتكب رئيس البنك الإفريقى العربى الدولى هذا كله .

المادة ٤٧ (مكررا)

يحظر على البنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك الاستثمار والاعمال ، إعطاء قروض ، أو مبالغ تحت الحساب ، أو تسهيلات ائتمانية ، أو ضمان من أى نوع لأعضاء مجلس إدارة البنك ، أو لأية منشأة يكون أعضاء مجلس إدارته شركاء فيها ، أو أعضاء فى مجالس إدارتها ، وذلك بصفتهم الشخصية .

وقد ارتكب رئيس البنك الإفريقى العربى الدولى هذا كله مما سبق لنا تفصيله فى المقالات السابقة .

مادة ٢٦ (مكررا)

تخضع جميع البنوك التى تمارس عملياتها داخل جمهورية مصر العربية لأحكام هذا القانون .

فهل أخضع محافظ البنك المركزى (صديقه) لهذا القانون ؟

مادة ٦٠ (مكررا)

مع عدم الإخلال بالمواد ٣٤ ، ٤٢ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ يجوز لمجلس إدارة البنك المركزى المصرى عند مخالفة أحد البنوك أحكام هذا القانون أو أحكام لائحته التنفيذية أو قرارات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى الصادرة تنفيذا للأحكام المشار إليها اتخاذ أى من الإجراءات الاتية :

جـ : حل مجلس الإدارة وتعيين مفوض لإدارة البنك مؤقتا إلى حين تعيين مجلس جديد بالإدارة القانونية المقررة بحسب النظام الذى يخضع له البنك .

.....

.....

حتى هذا لم يستعمله محافظ البنك ، بل وافق يوم ١٩٨٦/٦/١٨ على زيادة رأس مال البنك المنحرف الذى نجم عن انحراف رئيسه ، خسارة ٩٧,٩ مليونا فى الوقت الذى يعانى البنك المركزى من نقص موارده بالدولار لمواجهة التزاماته الكثيرة والمهمة .

ولم يتنبه محافظ بنك البنوك إلى الإعلان الذى نشره إبراهيم الإبراهيم لدعوة الجمعية العامة غير العادية لطلب مضاعفة رأس مال البنك .. لم يتنبه السيد على نجم إلى أن الإعلان لم يظهر الخسائر بل أخفاها حتى إذا تمت الموافقة على زيادة رأس المال ، طبع الميزانية « خفية » ولم يستطع أن يفلت من تسجيل الخسائر التى بلغت ٩٧,٩ مليون جنيه .

كتبت مجلة Meed فى عددها الصادر ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ تحت عنوان : البنك المركزى يدافع عن البنك العربى الإفريقى تقول ، ما ترجمته : إن (على نجم) محافظ البنك المركزى المصرى هب للدفاع عن البنك العربى الإفريقى الدولى بعد سيل من النقد فى الصحافة المحلية للبنك ورئيس مجلس إدارته

إبراهيم الإبراهيم ، يقول السيد / على نجم : إنه بعد الفحص الروتينى الأخير فإن البنك المركزى راض عن سلامة الوضع المالى للبنك الإفريقى العربى الدولى ..

وهنا تسخر المجلة الأجنبية بقولها (الجدير بالذكر) : إن البنك الإفريقى العربى ، الذى يسهم فيه البنك المركزى بنسبة ٤٢,٨ ٪ قد حقق خسارة قدرها ٩٧,٩ مليون دولار فى عام ١٩٨٥ .

وأنا بدورى أقول : الجدير بالذكر أن السيد على نجم فى رحلته الأخيرة إلى أمريكا لمس مركز البنك الأفريقى العربى الدولى المتهاوى .. مركزه المهتز لدى المراسلين فى الخارج ، حيث سحبت الودائع كما حدوا من معاملاتهم ، الأمر الذى حدا بالسيد على نجم إلى الاتصال من أمريكا بأربعة بنوك مصرية ، طالبا دعم البنك الإفريقى بودائعها لانتشاله من السقوط .

المورطون

- وزير سابق للتموين عينه مستشارا ورئيس شركة .
- وزير سابق عينه مستشارا ، ورئيس شركة (أفلست الآن) .
- متهم أمام محكمة القيم لدوره فى فضيحة توفيق عبدالحى ، عينه نائب رئيس مجلس إدارة الشركة .
- حتى العسكريين استقطبهم فعين رئيس الحكومة السابق ، السيد كمال حسن على فى بنك صغير ، وحين دافع عن نفسه ازداد ترديا حين قال : إنه عرض عليه منصبا آخر .

يكفى أنه يملك أن يعرض عليه !!

هذا التافه يعرض على رئيس حكومة مصر بكل ثقلها فى المنطقة فى الماضى والحاضر ، منصبا فى بنك صغير !!

- حتى محافظ البنك المركزى الذى يملك حسابه ، عينه رئيس مجلس إدارة بنك اليوباف بنيويورك !!

- حتى الأطباء أصحاب المستشفيات التخصصية **وصل إليهم** حين عرف حجم قربهم من الحكام ، فأقرضهم وفرض على موظفيه التداوى فى مستشفاهم دون غيره ، **ليحولوا بين جرائمه ، وبين الوصول إلى المسامع العليا** .

ولم (يسلم) من شبكته زملاء الطفولة وقرناء المدرسة ، ممن غدوا أصدقاء للمسئولين ، صداقاتهم لها اعتبارها .

- الصحف

الصحف التى أمنت جرائمه بالصمت المريب ، أو الكلام المضلل إعلانا ، ودفاعا ، وحوارات متتالية تضليلا للشعب وتبريرا مقنعا .. فقد تم تخديمهم يوم عين الأبناء والأقارب فى البنك .

أن يعين ابن صحفى فى بنك ليس عيبا ، ولكن أن **يتجمع** اولاد جميع رؤساء التحرير فى الصحف والمجلات القومية أو أولاد الزوجات **فهذه هى المشكلة** ..

أن تخصص ثمانى صفحات فى المصور (**إعلان تسجيلى**) **وحتى هذا يكتب بحروف تكاد لا ترى بين الصفحات لا فى الصفحة الأولى من الإعلان كالتقاليد المرعية** فى مثل هذا الشأن .. أن يحدث هذا **مهانة ودلالة** .

أن يسبق هذا دفاع فى مستطيل ، ويلحق بهذا حوار « نجومى » فهذه هى القضية .

ولا يمكن أن يتأتى هذا مصادفة أو اعتباطا .. **لقد اصطاد الأبناء فى شبكته حتى يكمم الآباء** .. وهذا ماحدث بل ليتهم اكتفوا بالصمت المريب ، ولكنهم ازدادوا انغماسا فى الإثم بأن كونوا من أنفسهم بطانة له تردد أباطيله ، وتبرر أحابيله ، وتؤدى عمل الكورس ليلا ، ونهارا ايضا .

أما فى **الكويت** فقد استقطب :

- شركات التليفزيون أى إنتاج أفلام تليفزيونية .
- شركات لصيد الأسماك .
- أسر « كباره » .
- صحيفة صاحبها استجار به **فأجاره** أى أقرضه ٢,٩٩٣,٠٠٠ مليونين وتسعمائة وثلاثة وثلاثين ألفا .

وهكذا اشترى فى الكويت مراكز التأثير كما فعل فى مصر ، بل إن التسهيلات الائتمانية والقروض بلا ضمان نسبتها فى دول الخليج ٨٠ ٪ نصيب الكويت منها ٤٠ ٪ أما مصر فنسبة التسهيلات فيها ١٥ ٪ ولكن الفرق أن الثمن فى الحالين دفعته مصر .

فقد سبقت الإشارة إلى أن **ما دخل الكويت من تسهيلات ائتمانية وديون معدومة أكبر من ضعفى حصة رأس المال التى دفعتها الكويت** .

إن خسارة مصر مزدوجة من ناحية أخرى ، فلما كان البنك العربى الإفريقى الدولى لا يتعامل إلا فى العملات الأجنبية فقد أنشأ رئيسه السابق (بنك مصر العربى الإفريقى) بالقاهرة أيضا للتعامل بالجنيه المصرى حتى يستنزفنا من الناحيتين فى مصر .. **ويستنزفنا خارج مصر من خلال الفروع التى يتخذ منها ستارا لتهريب الأموال ، ثم يحول هذه الفروع إلى شركات محلية لا سلطان للبنك فى القاهرة أو القانون المصرى عليها** .

هذه البنوك والفروع المستحدثة توضحها الخريطة ، لقد اتفق فى اغسطس ١٩٨٢ على أن يعين الأستاذ محمد عبدالمنعم رشدى نائبا للرئيس وعضوا منتدبا ، وصدر **القرار** ، **وتم توقيع القرار** ، **ثم سحب القرار** ، لأن إبراهيم الإبراهيم لا يريد أعلاما أو شرفاء يصعب عليه التحكم فيهم !!!!

إلى هذا الحد أيها القائمون بالأمر فينا ؟؟

يقول الدكتور أحمد خليفة رئيس المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية تحت عنوان (الجريمة والعدالة : سباق لاينتهى) -

مجلة القضاة ، العدد الخامس والسادس مايو ويونيو سنة ١٩٨٦ :

(إن الجرائم التقليدية لاتزال لها بطبيعة الحال أهميتها وارتباطها القوى بالخلقيات والاداب ، ولكن الخطر كل الخطر فى التركيز عليها ، وإغفال الأشكال المتزايدة الخطورة للجريمة والانحراف الاجتماعى ، مما يتطلب إعادة النظر فى التشريعات الجنائية حتى تصبح صدى حقيقيا لهذا التغير الذى أصاب معنى الانحراف فى العصر الحديث) .

وضرب مثلا (ما ترتكبه منظمات اقتصادية قوية غنية تمرح فى طول العالم وعرضه فوق القانون ، وتنهب ثروات الشعوب ، وتؤذى اقتصادياتها ، وتمكن للاحتكار والرشوة والفساد) ص ٣٣ وكم ابتليت مصر بهذه الطغمة .

ويقول الأستاذ عبدالله النديم فى مجلة « الأستاذ » ـ الجزء الثامن والعشرين من السنة الأولى ، العدد الصادر ٢٨ فبراير ١٨٩٣ **(أكبر عجائب مصر أن كل وارد عليها وكل مسترزق فيها من الغرباء يدعى أنه أقدر على مدنيتها ، وأحق بإدارتها وأولى بتجارتها)** .

ويقول كتاب (الإجرام السياسى) تأليف **Louis Proal** ترجمه الأستاذ حسن الجداوى :

(إن الشركات التى تعين سياسيين أعضاء فى مجالس إدارتها لا تفعل ذلك لتستفيد بمهارتهم فى الأعمال ، **ولكن لتستغل عند الاقتضاء نفوذهم ولتثبت الثقة عند حملة الأسهم** .

ولقد أصبحت **الصحافة** بين أيدى الساسة ورجال المال إحدى أدوات الاستغلال ، فالشركات المالية الكبرى لا تقنع بشراء الإعلان الذى تستطيع الجرائد أن تقدمه لها ، بل هى تدفع أجورا للجرائد لتشيد بأعمالها ولتدخل الغفلة على الجمهور ، بل منها ما تدفع للصحف مبالغ ثابتة فى أوقات معينة .

وقد اعترف شارل دليسبس ، أنه صرف مائة مليون من الفرنكات فى الإعلان ومصاريف أخرى . وكانت المقالات التى كتبت فى مدح شركة بناما

من تحرير مديرى الشركة أنفسهم) .

وعندما يراد إصدار أسهم يضع مجلس الإدارة تحت تصرف المديرين مبلغا من المال لاكتساب تأييد الصحف أو على الأقل حيادها) ص ١٨٦ .

لم يترك إبراهيم الإبراهيم شيئا لم يرتكبه حتى الاستعراض الكاذب أثبت من خلاله أنه دجال حاذق ، فهو أول من سارع بإقامة حفلة فى حب مصر تبرع فيها **من مال البنك أى مال مصر** ، وظفر هو بالتصفيق ونظرات الإعجاب ، وكذلك تبرعاته الأخرى فى المشروعات الخيرية ليس من جيبه أو من ميراث ..

مارشال مارياك الكويتى سعيد الحظ

لما حكم فى عهد ريشليو على مارشال دى مارياك بالإعدام لاختلاسات نسبت إليه ، لم يستطع أن يدرك الباعث على هذه الشدة ، وتساءل بدهشة : (رجل فى مقامى يحكم عليه بالإعدام لاختلاس) .

ولكن إبراهيم الإبراهيم محظوظ مرتين :

- أن الحكومة المصرية من رأى مارشال دى مارياك فلم تحكم بالإعدام على **المختلس الكبير** ..
- ومحظوظ مرة ثانية أنه لا يعيش فى عهد ريشليو .

وبناء عليه **هرب أو تم تهريبه واستكتب استقالة فكتبها وكأنه محتج** أو صاحب مبدأ لا يحيد عنه ..

يالسخرية القدر ..

إذا كان إبراهيم استقال أو حمل على الاستقالة .

وإذا كان هرب أو هربوه .

ففيم كان البيان النجم ؟ [1] .

فى الدول المتحضرة والمتقدمة اقتصاديا ، يعتبر منصب محافظ البنك المركزى من أهم المناصب الحكومية وأكثرها احتراما بما يتوفر فيه من صفات الكفاءة والخلق معا .

أن يكون علما من أعلام المال والاقتصاد وله تاريخ طويل معروف أكاديميا وعمليا .. وأن يكون له مؤلفات ومشاركة علمية متعددة الجوانب من كتب ومقالات ومحاضرات حتى تكون أفكاره معروفة للرأى العام قبل اختياره فى هذا المنصب الحساس .

كما لابد أن يكون له سجل حافل بالنجاح فى أكثر من موقع ، حتى تكون قدراته الإدارية مؤكدة فلا مجال « للتعليم » كما ذكر السيد على نجم فى حديثه التليفزيونى الذى عزا فيه التخبطات الاقتصادية فى البنوك وفى البنك المركزى فى السبعينات ، ثم الثمانينات ، إلى عدم الخبرة ، فقد قال : (كنا لسه بنتعلم) !!! وكأن البنك المركزى ساحة تدريب ..

إن الذى يوضع فى هذا المركز لابد أن يكون **أكمل تعليمه** واستكمل خبرته وصقل أداءه .. لابد أن يكون قد تجاوز مرحلة (**التعليم** إلى مرحلة النضوج والأستاذية والثقة) .

---

(١) أكدت بعض المصادر المطلعة بعد القضاء على إبراهيم الإبراهيم أن الذى كتب البيان الخائب إنما هى اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى . وهذا لوصح لا يغير من نظرتنا وحكمنا على محافظ البنك المركزى شيئا لعدة أسباب :

١ ـ إذا صح هذا فهو مدع ادعى أنه كتب البيان وكأنه شىء مشرف .

٢ ـ أنه بهذا الادعاء ينقصه الذكاء والعلم الاقتصادى وبعد النظر .

٣ ـ رأيته بعينى فى التليفزيون وسمعته بأذنى وقرأته فى المصور أنه مطمئنة الى البنك الافريقى وهى عبارة البيان .

٤ ـ كيف يقبل ومعه وزير الاقتصاد أن تصدر لجنة الحزب ، بيانا اقتصاديا ثم تنسبه إلى وزارة الاقتصاد ؟! إذن وجودهما غير ذى موضوع .

وهنا يكون ذنبه مضاعفاً .

٥ ـ كيف ارتكب إبراهيم هذا كله والبنك صامت « مطمئن » ؟ ! .

مركز محافظ بنك البنوك ليس بالترقية من نائب إلى رئيس بل يعلو على السلم الوظيفى إلى الاختيار الأرفع بأن يكون شخصا بارزا فى مجتمع المال والاقتصاد ، أهلا للثقة الكبرى .

فى المجتمعات المتقدمة اقتصاديا تأخذ عملية الاختيار وقتا طويلا قد يمتد إلى بضعة شهور يطرح خلالها أسماء من تتوفر فيهم مقومات هذه الأمانة العليا .. وتتناول الصحف تحليل هذه الأسماء وتطرح أفكارهم وتجاربهم السابقة ثم يصفى هذا كله للوصول إلى اختيار المرشح الأرجح كفة .

فى الدول المتقدمة تتطلب أهمية هذا المنصب أن يوافق ممثلو الشعب فى البرلمان على الترشيح ، ففى أمريكا لابد من موافقة مجلس الشيوخ .. وفى انجلترا لابد من موافقة مجلس العموم ، وكذلك فى اليابان والسويد وبقية الدول المتقدمة .

وتتم هذه الموافقات بعد جلسات استماع دقيقة يستجوب فيها المرشح من اللجان المختصة وقد يستمع فيها إلى من لا يحبذون هذا المرشح بالذات حتى يكون الترشيح سليما من أساسه ، فلا يجرؤ أحد بدءا من رئيس الدولة على اختيار شخص غير مؤهل أو (لسه بيتعلم) أو مشكوك فيه لسبب أو لآخر حتى أنه إذا لم توافق عليه هذه المؤسسات البرلمانية تكون كارثة سياسية فى البلد الديمقراطى ، ولهذا يتهيب الكل التسبب فيها ، ويتفادى الكل وقوعها .

إن مهمة محافظ البنك المركزى ، الأساسية فى أى بلد :
السيطرة على النقود .. والائتمان .

ولأهمية دوره وخطورته يتعين : **وجوب استقلاله عن الحكومة** كما يتحتم **وجوب استقلاله استقلالا تاما عن النظام المصرفى** ، حتى تتعزز حريته فى الإشراف على البنوك وتنظيمها وتوجيهها ومحاسبتها ..

ومعنى استقلال البنك المركزى أن يكون رئيسه قادرا على أن أن **يقول كلمة (لا) للحكومة نفسها** إذا استنت سياسة اقتصادية خاطئة أو طلبت من البنك المركزى تمويل مشروعات لا يؤمن بجدواها ..

ولكن رئيس البنك المركزى الحالى **عجز عن أن يقول كلمة (لا) لتافه ، غريب ، مجرح ، مرتكب لجرائم التهريب والنهب والاستغلال وإفساد الذمم والضمائر** .. بل أصدر بيانا بمساعدة الظهير الأيمن عبقرى بنك التنمية ، لتغطية الإثم . وبعد هذا يتساءل الطيبون عن انهيار الاقتصاد المصرى !!

صدقونى مادام هذا هو المستوى فى السادة جميعا فليس لها من دون الله كاشفة .

القانون المفقوس أو الخيار والفقوس :

أحدث الطرائف الحكومية ، أقصد الفكاهات الحكومية ، ما نشرته الجمهورية فى عددها الصادر فى ١٩٨٦/١٠/٧ وهو بالنص :

(حبس موظفين ببنك مصر صرفا ثلاثة ملايين من الجنيهات دون ضمانات) .

أمرت نيابة الأموال العامة بحبس موظفين ببنك مصر ـ لاتهامهما بالموافقة على صرف تسهيلات ائتمانية قدرها ٣ ملايين جنيه إلى صاحب شركة الأخشاب المحبوس على ذمة التحقيق فى هذه القضية ، وتسليمه البضائع الخاصة بهذه التسهيلات دون ضمانات ، **أى يعنى فيه قانون** .

حسن

ولكن لماذا يطبق القانون على بنك دون آخر ؟

وعلى المصريين لا الأجانب ؟ وعلى الأبناء لا « الأشقاء » والأولون أرفع درجة فى شريعة الله .

هذا مثال فقط ..

ألا يكون فى البلد ، قانون فهذه مصيبة .

أما أن يكون فى البلد قانون ثم ينحرفون به فى التطبيق ، فيطبق على واحد دون الآخر فهذه أدهى وأفدح .

ومن هنا نتساءل :

لماذا لم يقبض على الذى ارتكب هذه الجرائم كلها فى البنك الافريقى العربى الدولى ؟

لماذا هرب أو هربتموه ؟ لماذا أفلت من التحقيق فلم تحاكموه ؟ ثم .. أيها المتخصصون جدا :

أجيبوا ، أين كنتم منذ بداية المسار المنحرف حتى تردى اقتصاد مصر الى هاوية ليس لها قرار ؟ ولولا أننا نحن غير المتخصصين جدا كشفنا الستار عن العثار ، وحثونا التراب فى وجه العار ، لظللتم فى العسل نائمين .

لقد بلغ بكم الأمر حين فجرنا الموضوع أن تعللتم بقدم الموضوع **وفات ذكاءكم أن هذه الحجة تدينكم ولا تشفع لكم** فإذا كان الموضوع قديما ، كيف استمر واستشرى تحت سمعكم وبصركم ؟ وما دلالة هذا ؟

دعوة عالمية

أيها الأفاقون من جميع أنحاء العالم هلموا هنا كنز بلا حارس ، فاغترفوا ، هنا مرعى غريض الكلأ فارتعوا .. وإذا تنبه الشعب إليكم فلا تفزعوا ، فسوف تتمكنون من الهرب ، ولكن لا تنسوا أن تبعثوا استقالة وفى هذا كفاء .

الحساب

لا .. لابد للأمة من وقفة تعيد فيها حساباتها وتعمل بالمثل الصينى مادامت أمثالها هى منسية ، والمثل الصينى يقول : « إن السلم يكنس من فوق . و (فوق) فى عالم الاقتصاد تبدأ ببنك البنوك ، البنك المركزى مع نجوميته التى زادت الظلام إظلاما .

ما حدث يجب أن يكون نقطة تحول بالغة .

لن ينتج الإنسان المصرى ، وهذا التخريب قائم حى يرزق .

بل يمرح ويرتع .. فإذا كانت الديمقراطية بناء كما سمعنا فإن **البناء لا يقوم على خرائب .**

البناء لايبنى على إفلاس .

البناء لايبنى على السرقات .

البناء لا يبنى على النهب .

البناء لا يبنى على النفاق إلى حد تضليل الحقيقة .

البناء لايبنى على قانون مرتعد مرتجف أمام الأجانب .

مستأسد أحمر العينين مع المصريين أهل هذا البلد وأصحاب الحقوق فيه .

البناء لا يبنى على الصمت المريب ، إزاء القضايا الكبرى وشلالات الكلام المعاد فى الزفات الكبرى .

مادمتم لا تريدون حسابا أو نقدا ، ألغوا الأحزاب والمعارضة رسميا .. ألغوا الدستور على فضفضته المتوسعة ، وتوسعه الفضفاض ..

الغوا القانون والغوا مجلس الشعب ، واكتفوا بمجلس الشورى ، باعتباره لا يقرر ولا ينفذ ولا يعارض ، حسبه أنه مجلس الحكومة التى تكاد تقول له (كامل الأوصاف فتنى) ، **ومع هذا علينا أن ندفع تكاليفه فى عصر الاختناق الاقتصادى ليخنق الصحافة بدورها .**

عندما تحدث الدكتور على لطفى فى اكتوبر طبعا ، بذل فى حديثه التليفزيونى الوعود والحلول ، وعندما جاء إلى نقطة الأجور والمرتبات ، اعتذر بضيق ذات اليد ، وهو صادق فمال مصر استنزفه صاحبهم .. أما كان الشعب المحروب المحروم أولى به ، ولكن الحكومة والحق يقال : حلت المعادلة الصعبة ، فجعلت يدها مغلولة إلى عنقها مع صاحب المال ، أى الشعب المصرى ، وبسطتها كل البسط ، لرؤساء البنوك مرتبات بالملايين وسرقات بالملايين وودن من طين وودن من عجين .

رئيس الحكومة لايستطيع النفخ فى صورة مرتبات الموظفين ، **ولكن الحكومة تستطيع أن تدفع مكافآت مجلس الشورى ، ورحلات مجلس**

الشعب ، ونفقات الاحتفالات الموسمية ..

والدولة تستطيع أن تغفر سفح ٣٣٥ مليونا عبث بها رئيس البنك الإفريقى العربى الدولى ..

أيها الموظفون والعمال ، المطلوب منكم الإنتاج والانتماء .

أيها المرضى الذين لا يجدون ثمن الدواء .

أيها الأطفال الذين لاتجدون فصلا فى مدرسة تليق بالأحياء ..

أيها المتعجلون ، السكنى فى المقابر ، لأنكم لم يأت دوركم حتى فى خيام الإيواء ..

انتظروا جميعا ، طويلا بلا ملل حتى تفرغ الديمقراطية من البناء ولكن لا .. لابد من حل .

الحل المطلوب

أولا

البنك الإفريقى العربى الدولى :

١ ـ قانو الشركات يقضى بأن الجمعية العامة تستطيع أن تأخذ قرارا بإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة ، ولكننا نطلب إليها :

عدم إخلاء طرف أعضاء المجلس ، إلى أن يتم بلجنة داخلية أو خارجية تقصى الحقيقة وتحديد المسئولية .

٢ ـ **محاكمة المجرم محاكمة غيابية ، فإذا كان الحكم جنائيا ينفذ الحجز** بقيمة أموالنا المهدرة ، على ماله فى الخارج عن طريق الشرطة الدولية (انتربول) . أما إذا كان الحكم مدنيا فيوقع الحجز على أمواله بمصر ، وإن كنت أعرف أن مشروعاته فى مصر بأسماء أعوانه ـ الذين أخذ منهم ورقة ضد ـ ومن هذه المشروعات :

ـ نادى الفيديو ـ وقد أفلس ..

ـ شركة أمفكو على سبيل المثال لا الحصر .

٣ ـ **مسئولية حكومة الكويت :**

إبراهيم الإبراهيم كان يمثل الحكومة الكويتية فى البنك ..

وهنا مسئولية المتبوع عن التابع ، وهى مسئولية قانونية أفاض فيها شيخ المحامين الأستاذ الجليل مصطفى مرعى .

- **وقف أعو نه فى البنك ، وهم معروفون جيدا** للحد من خطورتهم فيما يتعلق بإخفاء المستندات أو بعضها .

- التأثير على القيادة الجديدة بالأساليب الملتوية الرقطاء ، لأن هؤلاء الذين تخربت نفوسهم ، وضربت عليهم الذلة والمسكنة ، سوف يتقامئون لكل رئيس ، فإن من يهن يسهل الهوان عليه ، خاصة وقد عرفوا الثمن .

٤ - محاكمة صنائعه وأعوانه على التواطؤ .. والمشاركة ..

لما مات لويس الرابع ، عشر طالب الشعب بعقاب الجرائم التى ارتكبها رجال المال ، فألفت دائرة عدل جديدة فى مارس سنة ١٧١٦ ، ومنح قضاتها كما يقول كتاب الإجرام السياسى حق الحكم بالإعدام والأشغال الشاقة والغرامة ، وصرح لهم أن يحاكموا أفرادا من جميع الطبقات ، أيا كان مولدهم ، أو مراكزهم متى اتهموا بالاختلاس .

ودائرة العدل هذه هى التى يشير إليها « مونتسكيو » فى رسائله الفارسية فيقول : (**لقد تألفت مايطلق عليها دائرة العدل ، وهى تسمى** كذلك ، لأن مهمتها أن تسترد من رجال المال كل ما اغتصبوه) الكتاب السابع والاربعين .

يقول « داجيسو » : (**إن الشعب يجب أن يشهد معاقبة سريعة** وقاسية) .

ليس أخطر على البلد من ترك جرائم المال بلا عقاب ، وينسحب هذا على شراء الذمم ..

يعزو « المقريزى » فى كتابه السلوك ، و « ابن حجر » فى أنباء الغمر ، و« الصيرفى » فى (نزهة النفوس) انهيار **دولة المماليك وزوالها فى النهاية ، إلى ماشاع فيها من فساد ، بسبب ماسموه (البرطله) أو (الجعل)** ، اختلت معه المقاييس ، وانعدمت الثقة ، وغابت الحقوق ، وضل الحساب .

- **تغيير العضوين المصريين الباقيين فى مجلس الإدارة لعجزهما** عن

الحساب والردع ، واستبدالهما **بأربعة من ذوى الشخصية** ، وهذا العدد حق لمصر فى مجلس الإدارة بنسبتها فى رأس المال .

ـ تغيير رئاسة البنك المركزى :

لابد أن يحاسب السيد على نجم عن الأمور الآتية :

١ ـ **البيان والدفاع عن المجرم** وهو المنوط به حسابه ، إذا كان لايعرف فلا يصلح محافظا للبنك المركزى ، وإذا كان يعرف ويتستر على الجريمة فهو لايصلح محافظا للبنك المركزى ، ولا يمضى بغير تحقيق ومحاكمة .

٢ ـ البنك المركزى أمين على مال مصر ، فإذا دافع محافظه عن مهربى مالها والمنحرفين ، فقد **خان الأمانة** .. أمانة بلد بأسره .

٣ ـ **قبول عضوية مجلس إدارة المصرف العربى الدولى** ، مع وجوب استقلال البنك المركزى ، استقلالا تاما عن النظام المصرفى .

٤ ـ **قبوله عضوية مجلس إدارة بنك اليوباف** فى نيويورك وهو البنك الذى أنشأته مجموعة بنوك عربية وفرنسية ومنها البنك الإفريقى العربى الدولى ، مما يفسر البيان والتصرفات الأخرى .

لابد أن تتغير رئاسة البنك المركزى[1] حتى تأتى رئاسة لها مواصفات هذا الموقع الحساس والخطير ، فتملأ كرسيا كبيرا بدون خلفيات متهاوية .

أعرف أنه لا يعزل أثناء مدة خدمته ولكن مادامت الحكومة تنتهج أسلوب الاستقالات لمن إدانتهم واضحة ، فإن أحد هولاء المدانين محافظ البنك المركزى .

لقد حملت الحكومة رجلا كفئا كسلفه المحافظ السابق للبنك ، على الاستقالة ، لتتفادى العزل .. فما أسهل أن تحمل على الاستقالة هذا الذى دافع عن المجرم بما نجم عن هذا الدفاع من إهدار مصالح مصر التى أؤتمن عليها .

الوجوه الثابتة

ليس من المهارة أو الكياسة السياسية أو بعد النظر أن يستمر الجناة فى كراسيهم .

لا تتحدوا الشعب المصرى .

جاء لويس الثامن عشر ، فترك عددا كبيرا من سماسرة نابليون يشغلون كراسيهم فى مجلس الشيوخ ، كما اتخذ « فوشيه » وزيرا ، ورأى شاتوبريان ، « تاليران » يدخل مكتب الملك مرتكزا على ذراع فوشيه فقال : (ها هى الرذيلة تستند إلى الجريمة) . ومع ذلك فقد حكم وزراء « عودة الملكية » بنزاهة إلا النادر منهم .

كان الله فى عونك يامصر ، لهفى عليك ياحبيبة .

بنوك الاستثمار جميعا

أعيدوا النظر فى أوضاع بنوك الاستثمار جميعا ، خاصة المشمولة برئاسة أتباعه وصنائعه ، مثل بنك التنمية الذى أحس بدنو دوره ، فأمطر الصحف إعلانات لم يرد بها ذكر الأرباح وهى أهم بند .

بنك التنمية الذى افتخر صاحبه بأنه اشترك فى وضع البيان الخيبان فى الدفاع عن القرصان .

أعيدوا النظر فى أوضاع البنوك جميعا . **اكشفوا ميزانياتها وخسائرها** بعيدا عن الإعلانات ، فرؤساؤها لا يدفعون الإعلان من جيوبهم ، بل من مال المودعين .. وهنا تكثر الإعلانات ذات الغرض الخبىء .

مشكلة الاقتصاد المصرى :

دعكم من النظرية إياها .. **نظرية ربط الحزام ، فالشعب المصرى ربط الحزام من زمان وشده حتى انقطع وانقطعت معه الأنفاس .**

ولكنى أدلكم على حل آخر ـ على الرغم من أننا غير متخصصين جدا ، **فى الخارج ٥٨ مليار (ثمانية وخمسون مليارا) من العملة الصعبة إيداعات القطط السمان فى بنوك الغرب ، لا أقول صادروها أو اسألوا أصحابها (من أين لك هذا) فلن تفعلوا ، لأنكم ببساطة لن تستطيعوا .**

إذن احملوا أصحابها على إدخالها مصر واستثمارها فيها .. دعكم من حديث الإنتاج القاصر على الشعب المصرى والذى تعيدون فيه وتزيدون ..

لماذا ينتج الشعب المصرى ؟ لرؤساء البنوك ؟

إنه لا يصدقكم ، وقد حفظ جيدا نظريتكم القائلة بالاستهلاك المحلى فى الأحاديث والوعود .

الشعب المصرى لولا مسكة من إيمان .. لولا بقية من تدين راسخ فى قلبه ، لما أنتج شيئا على الإطلاق ، لأن المصريين أيقنوا من التجارب المريرة ، أن لغيرهم ماسعوا من كدهم .

أشـــاعة

يروج الهارب المرفوض ، أنه سيعود بعد هدوء العاصفة ، لأنه استمرأ العيش فى مصر ..

ولكنى أنذره وأحذره ..

كما ننذر نحن أبناء مصر ، الحكومة ، أن تسمح له بالدخول والإقامة ، فمجيئه وخيم العاقبة .. عاقبة لا يعلم مداها إلا الله .

وإنا لمترصدون لهذا اللص ، وليس هناك سرقة أفدح من سرقة دماء الشعوب .

نريد أن نقتحم العقبة .. نريد أن نحيا .. ولعلكم تعرفون أنه :

إذا الشعب يوما أراد الحياة ..

فلا بد أن يستجيب القدر ..

القاهرة أكتوبر ١٩٨٦